

آفاق السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز

الملخص

أولت دوائر صنع القرار السياسي وخزانات التفكير على مستوى المنطقة والعالم أهمية كبيرة لتولي الملك سلمان بن عبد العزيز للحكم في المملكة العربية السعودية، وذلك لما تتمتع به المملكة من مكانة استراتيجية في المنطقة والعالم. وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد عكف مركز دراسات الشرق الأوسط منذ شهر آذار/مارس 2015 بإعداد دراسات أكاديمية حول "آفاق السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز"، كما نظم ورشة أكاديمية في الموضوع، شارك فيهما عدد من الخبراء والمختصين من الأردن والخليج ومصر تناولوا بأسلوب علمي رصين وتحليلي الوضع الجيوسياسي للمملكة العربية السعودية، والدور الإقليمي الممكن والمنتظر منها في ظل التحديات التي تشهدها المملكة.

ويُعدّ هذا الكتاب نتاج كل من هذه الدراسات والورشة بعد أن خضعت للمراجعة والتحرير والتحديث من قبل طاقم المركز وعدد من الزملاء الأكاديميين. وإذ يُقدّم المركز هذا الكتاب لكل من المعنيين بصناعة القرار في المملكة العربية السعودية، والمختصين والمهتمين في السياسة الخارجية السعودية والعربية، فإنه يأمل أن يُسهم في خدمة صناعة القرار العربي من جهة، وحافزاً للمزيد من الدراسات في هذا الاتجاه من قبل الباحثين العرب والمعنيين بالسياسات العربية.

تناول الفصل الأول ضمن أول أبواب هذا الكتاب موضوع "المملكة العربية السعودية وملفات الربيع العربي في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز"، مؤكداً على أن التهديد الخارجي للمملكة بعد الثورات العربية تمثل في صعود تنظيم الدولة "داعش"، وتوسع النفوذ الحوثي والإيراني في اليمن، وتزايد نفوذ القوى الإقليمية غير العربية في الإقليم؛ وانهيار القوى العربية التقليدية وبالتالي غياب أي ظهور عربي يمكن أن يُساعد على إحياء النظام العربي.

وإزاء هذه التهديدات يحثُّ هذا الفصل السعودية على البحث عن ظهير إقليمي؛ والميل نحو مزيد من الواقعية في التعامل مع مشكلات المنطقة المُعقدة

بما يحقق الاستقرار ويوقف نزيف الدم والفوضى عبر تشجيع جملة من الحوارات الاستراتيجية على المستوى الخليجي- الخليجي، والخليجي- العربي، والخليجي- التركي، وهو ما قد يُرتب انعكاسات محتملة تتمثل في عودة السعودية إلى التركيز على دائرة أمنها المباشرة، وإيجاد نظرة متزنة لحركات الإسلام السياسي، وتبني سياسة أكثر انفتاحاً على تركيا.

ولذلك يُرَجَّح الفصل أن السياسة الخارجية السعودية تتجه إلى لعب دور رئيس في حل الخلافات بين الدول العربية والإسلامية بعيداً عن سياسة المحاور، وهو الدور الذي كانت تمارسه سابقاً قبل أحداث 11 سبتمبر/ أيلول

2001 (أي في عهد الملك الراحل فهد بن عبد العزيز) من خلال بناء علاقات

متوازنة مع الدول العربية والإسلامية أساسها الاستقرار والتضامن والتعاون.

وحمل الفصل الثاني من هذا الباب عنوان "العلاقات السعودية الأمريكية في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز"، مقررأ أن القيادة الجديدة في المملكة العربية السعودية تحافظ على علاقة "استراتيجية" مع واشنطن من خلال التنسيق السياسي والعسكري والأمني والاستخباراتي حول ملفات العراق وسوريا واليمن، وإن استمر بعض التباين والخلافات الواضحة إزاء بعض القضايا بين الطرفين. فالولايات المتحدة عَمِدت إلى إضعاف الموقف السعودي أمام إيران منذ عام 2003، وذلك رغم الدعم السياسي الذي حظيت به واشنطن لسياساتها في المنطقة من قِبَل المملكة، ولم يشكل الخلاف الأيديولوجي بين الولايات المتحدة وإيران عقدة أمام الواقعية الأمريكية التي تتصالح مع إيران، وتُعِيد تأهيل الرئيس السوري بشار الأسد، وتغض الطرف عن ميليشيات الحوثيين، وتُثِير قلق حلفائها في المنطقة.

لذا يخلص هذا الفصل إلى أنه يترتب على المملكة الرد على التقارب الأمريكي- الإيراني من خلال المبادرة إلى تفاهات إقليمية تشمل تركيا وباكستان وقوى سياسية فاعلة في المنطقة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تشكيل حلف إقليمي يوازن ويتصدى للمحور الإيراني- العراقي- السوري مع حزب الله والحوثيين، كما يُناهض المشاريع الأخرى والتي نمت بشكل كبير على حساب الدور السعودي في السنوات الأربع الماضية، وخاصة المشروع الإسرائيلي. كما يدعو الفصل المملكة ودول الخليج إلى تنويع مصادر قوتها، وأن لا يكون اعتمادها كاملاً على العلاقات القوية مع الولايات المتحدة وإهمال مصادر القوة الأخرى، وخاصة ما يتعلق منها بالسلاح وسوق النفط والطاقة وتوفير الخدمات والتكنولوجيا، وهو ما من شأنه أن يُشكل بديلاً للمملكة في سياستها الخارجية، خصوصاً وأن واشنطن تبدو في وارد تنويع وتعدد حلفائها.

ويفرد هذا الباب فصله الثالث للحديث عن "التوسع الإيراني في المشرق العربي وتأثيره في السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز"، حيث يُرجع التوسع الإيراني المؤثر في المشهد السياسي العربي إلى توظيفها لظروف تشكلت عبر معطيات ومتغيرات مختلفة وفاعلين آخرين وليس عبر إيران وحدها، ومن أبرزها: الإقرار الدولي بالحالة الطائفية في لبنان وارتباط مكوناته بالمحيط الإقليمي وشرعنة الحالة الطائفية والمذهبية في العراق دستورياً، وكذلك الأمر في اليمن والبحرين، وهو ما شجع إيران على التأثير القوي هناك.

ويُوصف هذا الفصل الحالة القائمة للعلاقات السعودية الإيرانية منذ العام 1979 بأنها حرب باردة، وأن السعودية لا تستطيع منفردة الدخول في مواجهة صفرية مع إيران حول النفوذ في المنطقة، في ضوء أن إيران لا تبدو مستعدة لتقديم أي تنازلات بشأن ما تعتبره "انتصارات" تحققت في العراق واليمن وسوريا ولبنان، لذلك فإن النفوذ الإيراني قد لا يبقى في حدوده الحالية، بل من المحتمل أن يبدأ بالتدخل في شؤون المملكة ودول الخليج في حال استمر تمدده بالتوتيرة نفسها ودون صد من دول المنطقة. والواقع يتطلب من الرياض مراجعة جريئة لخريطة تحالفاتها الإقليمية والدولية. وأحد أهم هذه المراجعات، حسب هذا الفصل، العلاقة مع تركيا؛ إذ إن مراجعة العلاقة مع أنقرة ستؤدي إلى مراجعة العلاقة مع الإسلاميين بالضرورة. كما أن مقارنة مختلفة مع الصين وروسيا، دولياً، وفي سياق مجلس التعاون الخليجي من شأنها أن تفرض بعض الوقائع التي قد تؤدي إلى تعديل في سياسات البلدين. وبشكل عام فإن هذه المراجعات تتطلب خطوات سريعة تجعل هذه التحالفات تنتقل إلى دائرة التأثير الفوري والمضاعف، ذلك أن دائرة النفوذ الإيراني قد لا تبقى في حدودها الحالية بسبب البطء العربي وغياب الرؤية التي تطرح البدائل، وهي الرؤية التي يُنتظر من المملكة أن تبادر إليها وتقدمها وتبدو ملامحها بعد التدخل السعودي العسكري في اليمن.

كما يتناول الفصل الرابع "السياسة الخارجية السعودية والمحاور الإقليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز"؛ إذ شهدت العلاقات السعودية القطرية تحسناً بعد تسلم الملك سلمان لمقاليد الحكم في السعودية، وبدرجة أقل العلاقات القطرية-الإماراتية، بينما تطورت العلاقات بين السعودية وتركيا على نحو ملحوظ؛ وهو ما يجعل من إمكانية توافق الأطراف الأربعة السابقة أمراً ممكناً في العديد من القضايا، ومن بينها وضع قواعد جديدة لإدماج حركات الإسلام السياسي في العملية السياسية وبناء الاستقرار ومحاربة التطرف والإرهاب.

ويشير هذا الفصل إلى أن إيران قد استفادت من "صراع المحاور" في تعظيم نفوذها، وقد شكل سقوط صنعاء بأيدي الحوثيين ذروة التمدد الإيراني في شبه الجزيرة العربية، حيث مثل ذلك بالنسبة للسعودية نفوذاً واضحاً لإيران في خاصرتها وعلى تقاطع طُرُق نقل النفط والغاز الطبيعي. ونتيجة لذلك، بدأت المملكة جهوداً لرأب الصدع داخل مجلس التعاون الخليجي وعودة السفراء إلى الدوحة، إلا أن العلاقات مع تركيا بقيت تتسم بالحذر على مستوى التنسيق الإقليمي.

ويخلص الفصل إلى أنه كان لتولي الملك سلمان السلطة في المملكة دور في إعادة النظر في بعض القضايا الإقليمية، ومنها إعادة الدفء للعلاقات مع تركيا، وتكريس المصالحة مع قطر، وهو ما يعني أنّ ثمة إدراكاً لدى كل الأطراف بشأن أهمية التعاون الإقليمي في هذه المرحلة، بهدف احتواء التمدد الإيراني.

ويناقش الفصل الأخير في هذا الباب الأول "آفاق السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي"، إذ يشير إلى أن توجهات ومنطلقات السياسة المُفترضة الجديدة للسعودية تُقنّن بمجموعة من المحددات، ومن أبرزها: الموقف الإيراني في منطقة الشرق الأوسط؛ والإرهاب المتمثل في تنظيم الدولة "داعش"، إضافةً إلى إخفاقات عملية السلام وفشل "حل الدولتين".

وتأسيساً على هذه المحددات يفترض هذا الفصل أن تُبادر المملكة إلى إعادة بناء تحالفاتها في المنطقة، وهو ما أقدمت عليه من خلال تشكيل التحالف العربي بقيادتها الذي بدأ ضرباته الجوية على مواقع الحوثيين في اليمن، وكذلك تدخل المملكة بالضغط على مصر لتعديل قرار إدانة حركة حماس بالإرهاب، وإعادة بناء التحالفات الإقليمية للمملكة، وهو ما يشمل بالتأكيد تصويب العلاقة بين السعودية وحماس والمساعدة المباشرة في فك الحصار عن قطاع غزة وإعادة إعمارها؛ حيث تمتلك السعودية قدرات مالية وعلاقات سياسية تستطيع أن توفر دعماً وغطاءً مالياً يُسهل فك الحصار وإعادة الإعمار ما يعيد للمملكة دورها المركزي في القضية الفلسطينية من خلال الضغط على إسرائيل، وتشجيع إنجاز المصالحة الفلسطينية والضغط على الأطراف لإنجاز وحدة وطنية حقيقية، وامتلاك برنامج وطني موحد قادر على إنجاز مشروع التحرير الفلسطيني، وكذلك الضغط على الأطراف ذات الصلة لتحديد الفلسطينيين في بلاد اللجوء من دفع فاتورة الصراعات الداخلية وبالذات في سوريا، سواءً من بين القوى السياسية والمحلية أو من بين الدول.

أما الباب الثاني من هذا الكتاب، والذي يشكل خلاصة ورشة علمية عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط تحت عنوان "تحديات وآفاق السياسة الخارجية

السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز"، فيضم أربعة فصول، حيث يلقي أولها الضوء على "التغول الإيراني في المنطقة العربية: اليمن والعراق وسوريا والبحرين ولبنان"، ويذكر أن التغول الإيراني في المنطقة لا يُعدّ ظاهرة حديثة أو نتاج تغيرات إقليمية، وإنما ظاهرة لها عمق وجذور؛ فإذا كان الحديث في السابق عن تصدير الثورة، فهو اليوم عن مشروع الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط. ويُرجع هذا الفصل التغول الإيراني الحالي في المنطقة إلى ثلاثة عوامل أساسية، أولهما ما نص عليه الدستور الإيراني في المادة 154 في فصل السياسة الخارجية عندما أُولى لإيران "مهمة مساعدة المستضعفين أمام المستكبرين في سبيل إقامة الدول العالمية"؛ وثانيهما استراتيجية أم القرى التي صاغها محمد جواد لاريجاني والتي تتضمن أن: "إيران لا تحدها الحدود الجغرافية، وعلى إيران أن تكون دولة بلا حدود أو استثناء، وأن على إيران السيطرة على العالم الإسلامي"؛ وآخرها فراغ القوة الذي حدث في المنطقة وملأته إيران بقوتها، ومن أبرز ملامح هذا الفراغ غياب المشروع العربي الاستراتيجي والعسكري.

وفي السياق ذاته يذكر هذا الفصل أن أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 أثرت بشكل كبير على العالم العربي والإسلامي، وقبّدت السعودية والخليج العربي في كل من أفريقيا واليمن وغرب آسيا، وهو ما أدى إلى حدوث فراغ تمكنت إيران، نوعاً ما، من ملئه، مشيراً إلى أن الملك سلمان لم يكن بعيداً عن السياسة والأحداث، وخاصةً في عهد الراحل الملك فهد بن عبد العزيز، وكان هو الذي يتولى السياسة آنذاك. ويُرجح هذا الفصل أن تعود السياسة الخارجية في عهد الملك سلمان إلى ما كانت عليه قبل أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 وتتجه في نفس الاتجاهات وتنتهج نفس السياسات من المحافظة على الاستقرار وعدم التسرع في إبداء ردود الفعل أو التدخّل الخارجي.

ويناقش الفصل الثاني من هذا الباب "الموقف السعودي- الخليجي إزاء الربيع العربي"، مرجعاً تعامل معظم الدول الخليجية بتحفظ مع الربيع العربي إلى أربعة أسباب من أبرزها: الارتدادات الأولية لهذا التحول على دول الخليج ذاتها حيث ارتفعت مطالب عرفت بالإصلاحية لدى عدد من النخب المثقفة والمجتمعية، ونجاح هذا الربيع بإزاحة وتغيير نظامين حليفين لدول الخليج وهما تونس ومصر، وتنامي نفوذ وقوة تيار الإسلام السياسي، ودخول الربيع على الأمن المباشر لدول الخليج من محوريّ اليمن والذي تم احتواؤه بمبادرة خليجية مدعومة دولياً، ومن ثم البحرين حيث تمت السيطرة عليه بتدخل عسكري مباشر لقوات درع الجزيرة.

ونظرًا لتغير مصادر التهديد التي تبعت الانقلاب على الربيع العربي في ضوء تنامي الجماعات المتطرفة المسلحة التي تسلت من خلال الفوضى في بعض الدول العربية، ومن ثم التطرف السياسي الإيراني الذي تسبب بتوسيع دائرة نزيف الدم العربي على أراضي أربع دول عربية، يُرَجَّح هذا الفصل أنه في حال تبني السعودية لمجموعة من السياسات فستتمكن من الخروج بالمنطقة من الأزمة التي تشهدها، ومن أبرز هذه السياسات المشار إليها: استعادة روح التوافق والتضامن العربي والإسلامي وخاصة في القضايا العربية والإسلامية الكبرى في السياسة الخليجية لتقليل استهدافها أو استغلالها أو استنزافها أمنياً ومالياً، والانفتاح بجدية على حركات الإسلام السياسي المعتدلة في أقطار الوطن العربي، وتحقيق تفاهات بشأن قضايا المنطقة وأزماتها، وإعادة تعريف مصادر الخطر والتهديد الخارجي والداخلي توفيراً لكثير من الجهود التي تُصرف على "الأخطار الموهومة" بعد التحلل والتحرر من مصادرها، والمتهم فيها الربيع العربي وقواه السياسية الكبرى.

في ضوء ذلك، يخلص هذا الفصل إلى أن أمام دول الخليج فرصة سانحة للخروج من هذه الأزمة التي أصبحت تحيط بسياساتها الخارجية باستنزاف مالي وأمني وسياسي متصل ومنتام، حتى لا يستمر تطور وتنامي دور إيران الإقليمي على حسابها.

أما الفصل الأخير في هذا الكتاب فيرصد "سباق النفوذ والمحاور الإقليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز"، ويلخص عدداً من العوامل التي تُقرر توجهات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز: أولها شخص الملك سلمان، تأسيساً على أن السياسة الخارجية في العالم الثالث مرتبطة بأشخاص أكثر من ارتباطها بمؤسسات ودول، حيث لرأس الدولة دور كبير في تحديد السياسة شكلاً ومضموناً. وثانيها فريق العمل الجديد الذي يُعين الملك في اتخاذ القرار الأمني السعودي والسياسي الداخلي والخارجي، وهو مجلس الشؤون السياسية والأمنية المعني بالشأن العربي وليس السعودي فقط؛ إذ إن قرارات هذا المجلس ينبغي فهمها ودراستها لمعرفة السياسة الخارجية السعودية.

ويخلص هذا الفصل إلى أن الفكر الاستراتيجي السعودي معني بتحديد رئيسيين، أولهما وأكبرهما التحدي الإيراني، فأيران يبعدها الطائفي والنووي شكلت على الدوام تحدياً جوهرياً للسعودية، والتحدي الثاني يتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية وما يجري داخلها من تحولات ومدى الثقة فيها.